الانتاج الزراعى فى مصر (*)

للاستاذ على رشدى

أيها السادة :

ماذا يقولون عن الأمم الزراعية ؟

يقولون إن البلاد الزراعية دائما فى مؤخرة البلدان رقياً وحضارة ، ويقولون إنه حتى فى البلد الواحد ذى المناطق المختلفة ، ترى سكان المناطق الزراعية يقلون عن سكان المناطق الصناعية حصافة وهمة ونشاطاً ، وأن الثورات الفكرية المختلفة التى غيرت طبائع الناس لم تنشأ ولم تبدأ ظواهرها إلا فى المنطقة الصناعية لأنها ، هى التى تحتوى دون الأخرى على العناصر المفكرة والقوى المبتكرة ومنها تعم باقى المناطق . ويقولون إن الأمم الصناعية والتجارية هى أرقى الأمم ، وإن الزراعة وحدها قرين التأخر والخمول والجمود . أما الصناعة والتجارة فإنهما يثيران بطبيعتهما روح الإبداع والابتكار وينميان فى النفوس قوة الاحتمال والجلد والصبر على المكاره .

هذا ما يقوله الباحثون فى طبائع الأمم ، ولست أدرى هل ينطبق هذا على بلادنا المصرية أم لا ينطبق ؟

ولكن الذى أدريه هو أن الخلق الزراعى خلق متواكل ، ولظواهر الطبيعة وما يحيط بها من الناموس الكونى من زرع وحصد وجنى وانتظار طويل لما تجود به الطبيعة والأرض على الزارع أثر كبير فى تكوينه وتفكيره بالنسبة لغيره من الناس ، هذا فضلا عن التقلبات الجوية والمفاجآت الكونية والحوادث التى لا سلطان للإنسان عليها إذا عرفها ، والتنبؤ بها إذا جهلها مما يخلق فى نفسه التواكل والاعتماد نسبياً على غير عمله .

على أن الباحث النزيه ، وهو يستعرض حال بلادنا ، وما آلت اليه شئوننا الزراعية والاقتصادية لا يسعه إلا أن يأسف لتأخرنا عن الأمم فى هذا المضمار ،

(*) محاضرة ألقاها بالنادى الزراعى يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٨ .

حالة الزراعة عندنا تجعلنا نفكر تفكيراً جدياً فى وضع أسس ثابتة سليمة يقوم عليها بناء كياننا الزراعى .

والآن نتساءل: هل بلغت مصر الحد الأقصى للإنتاج الزراعى؟ هذا هو السؤال الذى يخطر لكل من تهمه مصلحة البلاد ويبحث فى مواردها ويرقب تطور الحالة الاقتصادية فيها ، ويتتبع حركة الاخذ والعطاء فى أسواقها، متخذاً مقدار حاصلاتها الزراعية وسيلة لمعرفة مبلغ ازدهار الزراعة فى بقاعها . ولا شك فى أنه إذا أنعم النظر فى ذلك كله لا يتردد فى الرد على هذا السؤال بأن بلادنا لم تبلغ المرتبة التى يجب أن تبلغها فى الإنتاج من حيث القيمة ، ومن حيث تعميم الجودة والإتقان وحسن تصريفه ، وأن الإنتاج فى مصر لا يزال بعيداً كل البعد عما يجب أن يكون عليه من إتقان وإجادة ، ولا زال بيننا وبين الإنتاج الذى ننشده من خصب تربة أراضينا وسخاء الطبيعة علينا بون شاسع .

اسمحوا لى أن أقول إن كافة الشئون الاقتصادية فى العالم تسير إلى الأمام بخطوات واسعة ونحن فى ركود . والتجديد الزراعى وغيره هو شعار كل أمة عدا مصر ، فإذا داهمتنا الكوارث وصدمتنا الشدائد صحونا قليلا وانجلت يقظتنا عن علاجات مسكنة لا تستأصل الداء ولا تفيد الأمة إفادة جدية .

" إنه لا مشاحة فى أن الزراعة فى مصر هي أصل الثروة العامة ، وهى ركن من أركان التجارة والصناعة ، فقد ظلت مصر زمنا طويلا تعتمد على مورد واحد هو الزراعة ، لأن الأجنبى الغاصب والدخيل المزاحم أدخل فى أذهاننا أننا أمة زراعية لنبقى عبيداً لبلاده الصناعية وكفى . نعم إن مصر الآن ليست بلدا صناعيا بالمعنى المطلق ، ولكنها بلاد يمكن أن تنشأ فيها صناعات حسنة ، وأن تكفي نفسها من بعض الحاجات . وإذا كنا الآن نعجز عن الصناعات الكبرى فلسنا نعجز عن الصناعات الأخرى التى تتوافر لنا أسبابها وما أكثرها إذا شاءت الأمة أن تتعلم ثم توجه التوجيه السليم لكى يمكن بعد حين أن تقاوم طوارىء الأيام . واعلموا أن رقى الأمم فى مدارج الفلاح لا يتم إلا إذا اهتمت الأمة بإزاحة عللها من جميع الوجوه فبدأت بأقربها ونشطت لأمسها حاجة ، وعرفت أن الجهاد السياسى وحده

لا يغنى أصحابه إلا إذا جاء مقرونا بالجهاد العلمى والاقتصادى وغيرهما. وأن الأمة التى تبقى عالة على غيرها فى كل احتياجاتها العامة فمثل جهادها فى استقلالها السياسى عبث ، لأن الاستقلال السياسى وحده لا يجعل لها مكانة أدبية ، فالاستقلال الاقتصادى لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسى بل هو الدعامة الأولى له .

ولا شك أننا الآن فى مصر نجاهـــد فلا نكاد ننصرف إلى ناحية من نواحى الجهاد حتى نجد طريقنا محتاجا إلى جهاد عنيف ، فنحن نجاهد سياسيا ونجاهد علميا ونجاهد اجتماعيا واقتصاديا ، ونحن فوق هذا كله فى جهاد قومى مستمر ، واعلموا أن الجهاد يحتاج دائما للقوة فالغلبة دائما للقوى والبقاء للأصلح .

قلت إن أعداء مصر أدخلوا فى أذهاننا أننا أمة زراعية وكفى ، ومع ذلك اهمل العمل على تحسين الإنتاج الزراعى إهمالا فاحشا ظهرت بوادره من زمن بعيد ودق ناقوس الخطر فلم يؤبه له ، والآن جاءت الكارثة وحرنا فى أمر تموين البلاد ، وبرزت أزمة التموين فى حياتنا بروزا خجلا ، وأصبحت كوارثها تتوالى . ظهرت بوادر الأزمة فى الماضى فلم نبال ولم نفكر الا فى عبور الأزمة . فمرت علينـــا سنوات اشترينا من الأطعمة الأجنبية والمواد الغذائية ما زاد ثمنه على جملة ملايين الجنيهات . ومن الأسف أن كان ضمن هذه المواد العدس واللوبيا . ولو اطلع أحدكم على إحصاءات الجمارك لأخذه العجب من تفاهة المواد التى كنا ولا زلنا نستوردها من البلاد الأجنبية ولا نزرعها فى بلادنا ، ولا زلنا الآن نعانى كثيرا فى الحصول على مواد التموين ثم لا نحصل عليها إلا بصعوبة يحس بها الجميع كما تعلمون .

فلماذا لا نبالى بالازمات الماضية ولا نعتبر فنتصح ونأخذ الأهبة ونعد العدة للمستقبل وقد كشف لنا الماضى عن مواطن الضعف فى حياتنا الزراعية والاقتصادية ؟ وتدل الدلائل كلها الآن على أن الإنتاج الزراعى آخذ فى الهبوط ، أو بعبارة أدق آخذ فى البقاء على حاله ولزوم حالة النقص التى نشكو منها .

عجيب حقا أمر هذه البلاد التى لا تشاهد فيها مظاهر الاهتمام بأمر الإنتاج الزراعى أو علاج أى مشكلة من مشاكلنا الكبرى إلا فى حالات الأزمات والشدائد فإذا مرت العاصفة نمنا ملء جفوننا كأن لم يكن فى الأفق شىء بالأمس القريب .

فمثلا يصبح القطن موضع التفكير إذا سمعت عليه الديدان سطواً يقلق البال ، أو انحطت أسعاره فجأة بفعل بورصات أمريكا وغيرها . والبصل يصير كذلك موضوع البحث والنظر والشكوى إذا أغلقت دونه بعض الأسواق ، وقس على ما قيل ما لم يقل ، ثم يوم تسكون أسعار القطن تغشى الأبصار وتعمى القلوب التى فى الصدور لا تتخذ حيطة ولا حذراً ظانين أن هذا الثمن سيستمر عالياً مع العلم بأن تجارب السنين الماضية دلت على أن ثمن قنطار القطن خارج عن رقابتنا ، لأنه يتبع ظروفا عالمية ، وأنه دائما متقلب السعر لا يستقر على حال من القلق ولا تملك مصر الأخذ بعنانه .

إن مصر التى هى فى الدنيا كلها مضرب المثل فى خصب تربتها ، وطيب مائها ، وسخاء الجو وكرمه عليها ، والتى تعتبر الزراعة مهنة السواد الأعظم من أهلها ، توارثتها أجيالهم وطوائفهم عن أسلافهم الذين كانوا من أشد خلق الله حباً لأرضهم وتعلقاً بتربتهم ، وأوثقهم اتصالا بالوسط الذى نشأوا فيه . والفلاح المصرى كان وما يزال مضرب المثل فى الصبر والكدح والتفانى فى عمله رغم مرضه وفقره وشقائه - مصر الزراعية التى كانت فيما مضى تطعم الإمبراطورية الرومانية والتى كان يسكنها على حد قول بعض المؤرخين فى ذلك الوقت ثلاثون مليوناً من الأنفس ، وكانت مساحة أرضها ثلاثين مليوناً من الأفدنة ، مصر هذه أصبحت الآن ينقصها الكثير من عناصر التموين وتحتاج إلى الكثير من الجهود لإصلاح أراضيها البور وغير ذلك من ضروب التحسينات الزراعية الأخرى .

فمن المسئول عن هذه الحالة الغريبة التى قدمتها ؟ هل الحكومات السابقة ؟ أم الزعماء الزراعيون والاقتصاديون ، أم الصحافة ، أم نظام التعليم المدرسى ؟ ! !

سيقول بعضهم إننا شرعنا فى الأخذ بأسباب الإصلاح والسير بخطوات واسعة إلى الأمام لاستكمال استقلالنا الزراعى . وأقول بدورى إن هذا القول وإن كان يحمل فى طيه أثراً من الصحة ولكن أمامنا شوطا كبيراً يجب أن نقطعه فى هذا السبيل .

(١) العناية بالصرف : إنى أصرح بأعلى صوتى بأن من أهم أسباب ضعف

الإنتاج الزراعى فى مصر أن القائمين بالأمر التفتوا إلى توفير المياه فقط دون أن يلتفتوا إلى توفير وسائل الصرف وتجفيف الأرض ، فباتت التربة المصرية بطائح تقف الجذور منها على السطح ولا تغور إلى العمق البعيد ، ثم إن البلل المستمر فى التربة جعلها مباءة للحشرات التى تعيش فيها وتتوالد . لقد صرفنا عشرات الملايين من الجنيهات على إقامة الخزانات لتوفير المياه دون التفكير فى إنفاق بعض هذه الملايين على الصرف ، وهو ألزم ما يلزم لصحة السكان والنبات ، وأمارات الحال تدل على أنهم لن يتوانوا عن إنفاق ملايين أخرى فى إقامة خزانات جديدة وترميم خزانات قديمة بغية توفير المياه .

إن ناقوس الخطر من إهمال الصرف قد دق غير مرة فى هذه البلاد ، فلم يلتفت اليه أحد ، وقد سمعناه ولا زلنا نسمعه ، وهو ينصح بأن توفير المياه دون توفير الصرف قد أدى إلى ضررين بالغين : أحدهما يتعلق بصحة سكان الريف ، والآخر يتعلق بالثروة .

فأما الذى يتعلق بالصحة فهو تفشى مرضى البلهارسيا والأنكلستوما فى أنحاء الريف حيث توافرت المياه ورشحت التربة وجعلت ديدان هذين المرضين تعيش طول العام وتفتك بالفلاح فتكا ذريعاً فتضعفه وأحياناً تقتله . وأما الضرر الذى يتعلق بالثروة فذلك أن زيادة غلة الأرض بزيادة مساحة المنزرع منها قد انعكس القصد منه فجأة فإن الرطوبة قد عمت الأرض فصارت لا تغل مع السماد الكيماوى الوافر بقدر ما كانت تغل فى الزمن السابق بدون هذا السماد ، فما الفائدة فى أن تزيد المزروع من فدان إلى ثلاثة إذا كانت هذه الثلاثة الأفدنة لا تغل مقدار ما كان يغله الفدان الواحد ؟ ولقد نسينا القاعدة المصرية القديمة الصحيحة التى تقول « قلل من الزرع واخدم وقلل من الماشية واكرم » .

إن أول واجب علينا هو جعل جميع أراضى مصر قابلة للزراعة بتوفير كل موارد المياه النهرية منها والجوفية مع الالتفات الى توفير وسائل الصرف أيضاً ، والعمل على تجفيف التربة بكافة الطرق الفنية الحديثة ، ولو أنفقنا فى هذا السبيل كل ما نملك من قوة ومال لإتمام هذا الغرض الهام لكان كسبنا أوفر

وقضية الصرف يجب أن تبحث وحدها ، لأنها أهم المشاكل التى لها التأثير على خصوبة الأرض وغلتها .

(٢) زيادة الإنتاج الزراعى : من المدهشات أن مصر البلد الزراعية أصبحت الآن لا تكفى نفسها من الإنتاج الزراعى ، بل أصبحت عاجزة عن تموين نفسها من القمح والذرة واللحوم والزيوت وغيرها ، فقد دل الاتفاق التجارى الذى عقدته مصر أخيراً مع روسيا على أننا بلاد لا تكفى نفسها بنفسها من المحاصيل الزراعية . لقد ذقنا العيش الأسود مرة ثانية بعد الحرب ، ولو لم نسعف بالقمح الروسى لكنا اليوم نقاسى مجاعة أليمة ، ولا زلنا الآن نسمع صريخ الريف بطلب الذرة .

ثم إنه لا جدال فى أن بعض أساليب الزراعة فى مصر لا تزال بدائية ، وأن غلة الفدان لم تبلغ بعد مداها ، وليس صحيحاً إطلاقا ما يراه البعض من أن مصر قد بلغت فى الإنتاج الزراعى أقصى ما تستطيعه ، وأن وسيلتها الوحيدة لزيادة الدخل القومى للفرد لا تكون إلا بالاتجاه إلى الصناعة والعناية بتشجيعها ، وهذا كلام له خبىء معناه ليست لنا عقول ، فالواجب أن يكون اتجاهنا إلى الناحيتين معا الزراعية والصناعية ، ومعنى ذلك أن تسير الزراعة والصناعة جنباً إلى جنب .

(٣) العناية بالثروة الحيوانية والصناعات الزراعية : المعروف أن الثروة الزراعية لا تتألف فقط من المحاصيل الزراعية ، ولكنها تشمل الثروة الحيوانية والصناعات الزراعية ، ومجال التقدم فيهما لا يزال متسعاً . وإن نظرة واحدة إلى التاريخ القديم كافية لكى تثبت لنا أن الصناعات الزراعية ليست شيئاً جديدا فى مصر ، فقد عرفها الفراعنة من قبل ، وكانوا يعنون عناية عظيمة بحفظ الفواكه والخضر ، وحفظ السمك وما أشبه ذلك .

فإذا لاحظنا أن الجزء المزروع من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر لا يتجاوز ٣ ٪ من مجموع المساحة التى يجب أن تزرع ، وأن حركة استصلاح الأراضى البور تسير ببطء شديد جدا حتى أن ما يستصلح منها سنويا لا يكاد يعوض ما يضيع من المساحة المزروعة فى مطالب الإصلاح كشق الترع والمصارف وإنشاء العزب ،

أو فى مطالب التوسع فى البناء فى القرى وفى المدن ، إذا لاحظنا ذلك تبين لنا أن الأرض المنزرعة فى مصر كادت تقف زيادتها بينما يتزايد عدد السكان تزايدا مطردا ، ويتبع ذلك حتما انخفاض ما يخص الفرد الواحد من الأرض الزراعية ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة .

ونذكر فى صدد مسألة الأراضى فى مصر بكلمة قالها أحد وزراء فرنسا يوم وقف فى البرلمان الفرنسى يبرر احتلال إيطاليا لأراضى طرابلس وبنى غازى وبرقة سنة ١٩١٢ أى منذ ٣٦ سنة ونصف . قال « نحن الآن فى عصر لا يصح فيه السكوت على من يملك أرضا ويتركها بورا ، فمن عجز عن إصلاح أرضه وعن استغلالها الاستغلال النافع للكافة وجب عليه أن يتخلى عنها لمن آنس فى نفسه مقدرة على تعميرها واصلاحها ! ؟

(٤) التوسع فى استصلاح الأراضى البور : إن أول ماينبغى التفكير فيه هو تنفيذ سياسة استصلاح الأراضى البور على نطاق واسع ، فإذا عجزت عن ذلك الحكومات المصرية فى المستقبل لوسائلها البطيئة المعقدة فلا بأس من تأليف شركات زراعية أهلية تمنح حق استصلاح الأراضى البور بالشروط التى تراها الحكومة ، على أن تؤول ملكيتها بعد عدد من السنين إلى المشتغلين بالزراعة بشروط ملائمة وغير مرهقة .

(٥) تجديد أساليب الزراعة : تأتي بعد ذلك ضرورة التجديد فى أساليب الزراعة ، فقد أصبح مثلا فدان القمح عندنا ينتج فى المتوسط ستة أرادب أو سبعة بينما استطاعت بريطانيا فى أثناء الحرب وبسبب انقطاع واردات القمح اليها من أمريكا وغيرها أن تزيد انتاج الفدان من أرضها المحدودة القليلة الخصوبة إلى ١٢ إردبا . فمجال العمل على زيادة الانتاج لايزال متسعا وسيلته العناية بالتسميد العضوى ومكافحة الآفات الزراعية وتنمية اهتمام الفلاح بالأساليب العلمية الجديدة فى الصرف والرى وطريقة الزرع والعمل على عدم تفتيت الملكية الزراعية والأخذ بالنظام التعاونى فى الزراعة فإن ضآلة الملكيات فضلا عن أنه يؤدى إلى خفض مستوى المعيشة لا ييسر الوسائل الصحيحة لاستغلال الأراضى استغلالا منتجا .

دعونى أقول لحضراتكم من هو الأجدر منا نحن الزراعيين بتأليف الشركات الزراعية الأهلية ؟ انكم تعلمتم الزراعة للقيام بمثل هـــذه الأعمال الكبرى ، تعلمتم لكى تكونوا زراعا ليس غير ، وإن للامة آمالا كبارا فيكم فحققوها ، كما أن لمصر على أبنائها حقوقا إن أدوها مكنوا لها من استمرار زعامتها على أمم الشرق طرا وإن تخاذلوا عن أدائها فقل على مصر وعلى مستقبلها السلام . إن الأمة الناشئة الفتية لا تعجز عن النهوض مادام العلم والحظيرة يمدان لها من أبنائها العلماء والمخترعين والقادة والمفكرين .

وأعود فأقول : إذا تركنا المحاصيل الزراعية ، وهى التى تسمى محاصيل الحقل وانتقلنا إلى تربية الحيوان وإنتاج الألبان تبين لنا أن مصر لا تكفى نفسها من محاصيل الحقل فحسب ، ولكنها أيضاً لا تكفى نفسها من الحيوان وإنتاج الألبان ومشتقاتها ، وتوفير السماد العضوى اللازم لخصب أرضها ، وهذا معروف لا يحتاج إلى بيان . فإذا نظرنا إلى بعض البلدان الصغيرة فى أوربا وجدنا الدانمارك الصغيرة بالنسبة لنا تكفى نفسها بنفسها زراعياً ، ويفيض عنها من منتجاتها الزراعية ما تصدره إلى الخارج ويدر عليها ربحا كبيراً يساعد على زيادة دخلها القومى ، ومن ثم على رفع مستوى المعيشة بين أهلها .

وقد كانت مصر فيما مضى تعنى بتربية الماشية ، وكانت تخصص لذلك مراعى شمال الدلتا ، وكان إنتاجها من الماشية والألبان يزيد حينئـــذ على حاجتها وتصدر منه سنويا ما يفيض من الماشية والسمن ، وكان السماد العضوى متوافرا يغنيها عن السماد الكيماوى ، هذا فضلا عن أن توفير الماشية ومنتجات الألبان يؤديان إلى خفض أثمانهما وجعلهما فى متناول السكان فيتحسن غذاؤهم وتجود صحتهم ، وتزداد أجسادهم مناعة ضد الأمراض المتوطنة والطارئة .

ولدينا الآن فرصة نستطيع أن نقول فيها : إن اعتماد الزراعة المصرية على السماد الكيماوى وحده دون الاستعانة بالسماد العضوى قد أضر بخصوبة الأرض ضرراً بليغا ، كما أضر بغلة المحصولات . يقول بعضهم إن للسماد الكيماوى تأثيراً على نكهة الخضراوات ، ولست أدرى مبلغ قول هـــذا البعض من الصحة والحقيقة ، على أن الخسارة التى منيت بها مصر فى غلة محصولاتها ثابتة بشهادة الأرقام ، والأرقام

من أبلغ الحجج ، وإليكم إحصائية رسمية : فقد كان متوسط محصول الفدان من القطن سنة ١٨٩٧ ٨٠و٥ قناطير ثم هبط فى سنة ١٨٩٨ إلى ٩٨و٤ قناطير ، وفى سنة ١٨٩٩ وصل إلى ٤٦و٥ قناطير ثم انخفض فى سنة ١٩٠١ إلى ١٠و٥ قناطير ثم هبط فى سنة ١٩٠٢ إلى ٥٨و٤ قناطير وفى سنة ١٩٠٣ إلى ٨٨و٤ قناطير ، ثم هبط فى سنة ١٩٠٤ إلى ٣٩و٤ قناطير ثم هوى فى سنة ١٩٠٥ إلى ٨٠و٣ قناطير ، وكان فى سنة ١٩٠٨ ١٢و٤ وفى سنة ١٩٠٩ ١٣و٣ وفى سنة ١٩١٤ ٠٧و٣ وفى سنة ١٩١٥ ٠٢و٤ وفى سنة ١٩١٦ ١٦و٣ وهكذا . وما قلناه عن القطن نقول مثله عن سائر المزروعات فإن العجز فى كميتها والانحطاط فى أنواعها والنقص فى جودتها فى اطراد مستمر أيضاً ، ونستنتج من أرقام الإحصائية أنه قد بلغ عجز المحصول فى كمية القطن المصرى من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٩ : ٧٥١و٩٤٣و٤٨ قطاراً ثمنها بحسب متوسط أسعار كل سنة ٨٩٥و٩٧٨و١٩٧ جنيها فتصير جملة الخسارة من أصل وفوائد ٦٩٦و٨٥٠و٣٠٥ جنيها .

تلك هى الخسارة الهائلة التى خسرتها مصر فى ٢٢ سنة من ضعف غلة القطن وحده ، فكم تبلغ الخسارة العامة يا ترى من عجز المحصولات الزراعية الأخرى كالقمح والذرة وغيرها ؟ إن أسباب هذا النقص فى كمية المحصولات منشؤه قلة المصارف وكثرة الآفات التى تصيب المحصولات ونقص المواشي ، وعدم التسميد بالسماد البلدى الكافى اللازم لخصوبة الأرض ، والاعتماد على السماد الكيماوى وحده وغير ذلك من أمور شتى لا يحصرها العد ، على أن موضوع السماد يحتاج إلى بحث خاص ليس مجاله الآن .

(٦) انصراف كبار الزراع عن استغلال أراضيهم يؤدى إلى نقص الإنتاج :

من أهم الاسباب وأجدرها بالنظر أن الزراعة فى مصر ليست مهنة كبار أصحاب الاطيان ، فهم يكتفون بتأجير أراضيهم للوسيط . ثم يسكنون القصور فى المدن والعواصم . وهذا الوسيط يؤجر الأرض لصغار الزراع ، وهؤلاء بدورهم يزرعون الأرض بالأساليب البدائية التى كان عليها آباؤهم الأولون ، إذ أنه لا قدرة لهم على التقدم الزراعى ، وهم لجهلهم وعدم كفايتهم المالية لا يستفيدون مما هو جار حولهم

ولا يستمعون للنصح والإرشاد ، وإنى أرجو لهذه المناسبة أن تتذكروا الأساليب التى تقوم الحكومة باتخاذها عند ما تحل بالبلاد كوارث زراعية وصحية وغيرها . وعلى الجملة فالزراعة فى مصر عملية اقتصادية : تأجير واستئجار وفوائد عن رأس المال ، ودعونا من القليل النادر جدا الذى يعمل للإنتاج والاستغلال .

وأذكر أنه من زمن بعيد مضى كانوا فى مصر يصرخون فى وجه وزارة الزراعة فكتبت إذ ذاك جريدة كبرى أن هذه الوزارة لم تؤد مأموريتها ، وأن موظفيها مقصرون واستحثت وزيرها على كيت وكيت ، هذا زمان مضى وانتهى ، أما الآن ففى وزارة الزراعة متعلمون أكفاء وكلهم من الشباب البارع المتخصص ، يتوقون إلى بذل جهودهم ووقف قواهم على خدمة بلادهم وقومهم بمعارفهم ومعلوماتهم ، فيجب أن تفتح لهم أبواب العمل وحمل التبعات فى تنظيم هذه الوزارة النافعة وترتيب أعمالها والمهام المطلوبة منها وبث روح الشعور بالتبعة أو المسئولية فى المشتغلين بها .

وأصدق مثال على ما ذكرت الارتياح العظيم الذى قوبل به تسلم أحد الدكاترة العاملين فيها منصب وكيل وزارة الزراعة ، وتسلم باقى الدكاترة أكثر أقسامها الفنية وغيرها . فلم يبق الآن ما كان مصدر شكوى بعد أن ألقيت مقاليدها إلى هؤلاء الشبان الدكاترة .

إن فى بلادنا من المشاكل الزراعية ما يحتاج إلى دراسات عميقة ، يقتضى بحثها همة فائقة ، وإلا ساءت الحالة وانحدرت مصر فى تيارات مختلفة إلى سوء المنقلب وأذكر من هذه المشاكل على سبيل المثال تحديد الملكيات الزراعية ، وعلاقة الزارع بصاحب الأرض ، والتزامات كل قبل الآخر ، ونقص التشريع الزراعى فى أمور هامة ، وسعر الفائدة على السلفيات الزراعية وهلم جرا ، وإنى أنادى بوجوب الإسراع فى دراسة هذه المشاكل كل منها على حدة ، والنظر فى الوسائل التى تكفل تنفيذها لخير البلاد .